أنقرة: أمريكا طلبت منا دراسة منظومة إس 400 لكننا رفضنا

«وكالات» : بعد سنوات على الأزمة التي فجرتها منظومة إس400 الروسية بين أنقرة التي استبعدت من برنامج طائرات إف–35، وواشنطن، كشف وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، تطورات جديدة.

فقد أعلن أن الولايات المتحدة طلبت من بلاده إمكانية دراسة منظومات الدفاع الجوي «إس–400» التي اشترتها تركيا من روسيا.

وقال في تصريح لقناة «خبر ترك»، أمس الأحد، إن واشنطن «طلبت إمكانية الوصول إلى إس–400 بهدف دراستها..» لكن بلاده رفضت.

كما أردف قائلا: «هذا أمر غير مقبول بالنسبة لنا ومخالف لسياستنا المستقلة.. لقد رفضنا الطلب الأميركي».

فيما لم يصدر أي تعليق من قبل الولايات المتحدة حول تلك التصريحات.

إلا أن أهمية هذا التصريح تكمن في أنه يأتي في وقت تشهد فيه العلاقات الأميركية الروسية تصعيدا غير مسبوق على خلفية الحرب التي شنتها موسكو على أوكرانيا.

أنظمة إس 400 الروسية الدفاعية

فيما حافظت أنقرة على علاقاتها مع روسيا من جهة وأوكرانيا من جهة أخرى، ما مكنها من لعب دور الوسيط في بعض الملفات لاسيما مسألة اتفاق الحبوب، الذي تم بين الطرفين المتحاربين، برعاية أممية وتركية.

كما يكشف السباق الدائر بين موسكو وواشنطن من أجل الكشف عن التكنولوجيا الدفاعية والعسكرية لدى كل منهما، على الرغم من أن هذا الأمر معلوم وبدأ قبل عقود.

إلى ذلك، يأتي في وقت يخوض فيها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان منافسة شرسة ومحتدمة مع المعارضة التي يتهمها بالتبعية للخارج، من أجل الفوز بولاية جديدة.

يشار إلى أن ملف إس 400 كان وتر علاقة أنقرة مع واشنطن بشكل كبير عام 2019، ودفع الإدارة الأميركية في حينه إلى وقف بيع السلطات التركية منظومة «باتريوت»، معتبرة أن مشاركة تلك التكنولوجيا مع تركيا الحليفة في الناتو، قد يشكل تهديدا أمنيا.

كما دفع الإدارة الأميركية إلى فرض عقوبات على عدد من الشركات التركية.

مسيرات بباكستان دعما لقرار المحكمة العليا إجراء انتخابات في البنجاب شارك فيها عمران خان

المظاهرات خرجت في مناطق متفرقة من باكستان دعما لقرار المحكمة العليا

«وكالات» : شارك آلاف الباكستانيين في مسيرات بمدن عدة، لدعم قرار المحكمة العليا إجراء الانتخابات في إقليم البنجاب في 14 مايو الجاري، والذي رفضته الحكومة الباكستانية.

وشارك في المسيرة في مدينة لاهور عاصمة إقليم البنجاب عمران خان زعيم حزب حركة إنصاف المعارض ورئيس الوزراء السابق.

وقال عمران خان في كلمة إن الحكومة تسعى إلى اتخاذ خطوات متعمدة لتدمير الدستور والمحكمة العليا، وإن الانتخابات هي الحل الوحيد لإخراج البلاد من هذه الأزمة، وفق تعبيره.

وكانت المحكمة العليا قد أمرت الحكومة بإجراء الانتخابات قبل 14 مايو الحالي، واعتبر القرار انتصارا لحزب إنصاف، بينما رفضته أحزاب الائتلاف الحكومي، مطالبة بإلغائه.

وكان عمران خان أعلن استعداده لإجراء انتخابات متزامنة إذا قامت الحركة الديمقراطية الباكستانية –التي تضم أحزاب التحالف الحكومي– بحل كل المجالس قبل 14 مايو الجاري، وهو اليوم الذي حددته المحكمة العليا لانتخابات إقليم البنجاب.

وجرت الثلاثاء الماضي مباحثات بين الائتلاف الحاكم وحزب عمران خان بشأن موعد الانتخابات بناء على تعليمات المحكمة العليا، إلا أن قادة الجانبين أعربوا عن شكوكهم إزاء نتائج المفاوضات، وفقا لقناة «جيو نيوز» الباكستانية.

تتمات

85 مرشحاً فقط

نشمي العنزي – حسن حسين دشتي – عبدالله فراج الحربي – وليد حمود السبيعي.

– الدائرة الثالثة أربعة مرشحين هم : حمد عبد الرحمن العليان – سامي عبد العزيز المانع – مبارك زيد العرو – محمد كاظم محمد.

– الدائرة الرابعة مرشحان هما : علي عوض الرشيدي – فواز منشر الظفيري.

– الدائرة الخامسة ثمانية مرشحين هم: أحمد محمد العتيبي – بدر ماجد المطيري – فهد فلاح العازمي – فيصل طلق العازمي – فيصل عبدالمجيد حسين – هاني حسين شمس – وسمي محمد شنيتر – يوسف مرزوق المطيري.

وكانت إدارة شؤون الانتخابات التابعة لوزارة الداخلية افتتحت الجمعة الماضي، باب الترشح لانتخابات أعضاء مجلس الأمة «أمة 2023»، ويستمر حتى نهاية الدوام الرسمي ليوم الاحد 14 مايو الحالي.

وقد أكد مرشح اليوم الثالث لـ«أمة 2023» أن خدمة الكويت وأهلها هو غايتهم، مبينين أن إصلاح مؤسسات الدولة إلا عن طريق إصلاحات سياسية للسلطات الثلاثة.

وقالوا إن خلق مناخ سياسي جديد تسود فيه روح التعاون والتنمية والإنجاز أصبح مطلبا مهما أكثر من أي وقت مضى، مشيرين إلى أن الاستقرار السياسي يعطي خارطة طريق للعمل خلال الفترة المقبلة .

فقد أكد مرشح الدائرة الثالثة مبارك العرو أنه ليس نادما على دخوله الحكومة، مبينا أن سبب الترشح هو ذات السبب الذي ترشحت فيه للمرة الأولى وهو خدمة الكويت وأهلها.

وذكر العرو أن الوضع غير مشجع بالنسبة له في حال عرضت عليه الحكومة، مشيرا إلى أن التعاون شيء والدخول في الحكومة شيء آخر»، مشددا «توجهاتي هي ذاتها وكنت ضمن كتلة 31 وعقد حوار وطني ودخلت الحكومة ثم حل المجلس».

من ناحيته قال مرشح الدائرة الخامسة هاني شمس إنه سيسعى للاستقرار السياسي، كي يعطينا خارطة طريق للعمل خلال الفترة المقبلة، واستعرض أعماله خلال مجلس 2022، مبينا أنه شارك في 4 لجان رغبة في العمل والإنجاز.

بدوره أكد مرشح الدائرة الأولى محمد جوهر حيات أنه لا يمكن إصلاح مؤسسات الدولة إلا عن طريق إصلاحات سياسية للسلطات الثلاثة، ومن خلال إجراء انتخابات شفافة وتعديل النظام الانتخابي، إضافة إلى الحاجة لإصلاح السلطة التنفيذية من خلال إصلاح اختيار الوزراء.

من جهته قال مرشح الدائرة الأولى علي الكندري : «مشكلتنا ليست داخل قبة عبدالله السالم بل بخارجها كذلك، وهذه مشكلة يجب أن تعالج»، معربا عن تطلع الشعب الى الإصلاح والتنمية وتنفيذ خطة وبرنامج عمل.

من ناحيته قال مرشح الدائرة الرابعة فواز منشد الظفيري «ترشحت اليوم نزولا عند رغبة أبناء الدائرة ولخلق مشهد سياسي جديد يصب في مصلحة الوطن والمواطن وإنهاء الصراع السياسي، لنشارك في بناء كويت جديدة وخلق مناخ سياسي جديد».

بدوره قال مرشح الدائرة الخامسة الدكتور بدر ماجد المطيري، إن «الكويت اليوم تمر بمنعطف خطير وقد توقفت عجلة التنمية، ونحتاج إلى وقفة جادة».

ووعد المطيري المتقاعدين بأنهم سيجدون «قانون يسرهم» في حال الوصول لقاعة عبد الله السالم، إلى جانب موظفي الدولة في شأن الرواتب وكبح جماح الغلاء المعيشي الذي التهم رواتبهم.

وقال مرشح الدائرة الخامسة فهد فلاح بن جامع، «ترشحت في سجلات المرشحين في الخامسة وأسأل الله التوفيق لكن من تهمه مصلحة الكويت»، لافتا إلى أن من ضمن أولوياته الإصلاح السياسي والارتقاء بمستوى الوطن والمواطن الصحي والمعيشي مع محاربتنا للفاسدين كون المجلس هو مجلس رقابة ومحاسبة وتشريع، فإن صدقنا وأخلصنا لله مع تعاون الحكومة القادمة سهل لنا جميعا الأهداف.

وعقب بأوراق ترشحه عن الدائرة الثالثة، ، دعا حمد العليان وزارة الداخلية والجهات المعنية إلى ضبط العملية الانتخابية، بعدما «أصبحنا نسمع عن وجود مال سياسي وإغراق الدوائر بعدد كبير من المرشحين وعزوف آخرين عن الترشح، وللأسف فكل هذه الألاعيب موجودة لإفشال العملية الانتخابية».

سوريا عادت

حول حل الأزمة وفق مبدأ الخطوة مقابل الخطوة، بما ينسجم مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ بمواصلة الجهود التي تتيح توصيل المساعدات الإنسانية لكل المحتاجين في سوريا.

وطالبت أيضاً بتشكيل لجنة اتصال وزارية مكونة من الأردن والسعودية والعراق ولبنان ومصر والأمين العام، لمتابعة تنفيذ اتفاق عمان والاستمرار بالحوار المباشر مع دمشق للتوصل لحل شامل للأزمة يعالج جميع تبعاتها.

وبعد الإعلان رسمياً عن عودة سوريا إلى كنف الجامعة العربية، شدد أمين عام الجامعة التي تضم ٢٢ دولة عربية، أحمد أبو الغيط، على أن هذه العودة لا تعني نهاية الأزمة بالتأكيد.

إلا أنه أوضح خلال مؤتمر صحافي مع وزير الخارجية المصري سامح شكري، بعيد انتهاء الاجتماع الاستثنائي الذي عقد في القاهرة، أمس الأحد، أن الرئيس السوري بشار الأسد يمكنه المشاركة في القمة القادمة إذا رغب، في إشارة إلى تلك التي ستعقد بالسعودية يوم ١٩ من الشهر الحالي.

إلى ذلك، أكد أنه لا يمكن تسوية القضية السورية في يوم أو شهر، مشدداً على أن التسوية ستأخذ وقتها ورأى أن قرار تطبيع العلاقات مع سوريا خاص بكل دولة.

بدوره، شدد وزير الخارجية المصري على أهمية متابعة الحوار لحل الأزمة التي أضنت البلاد.

كما أكد أن بلاده مهتمة بقضية عودة اللاجئين السوريين من الأردن ولبنان إلى بلادهم، بالشكل المناسب.

أتى ذلك، بعدما تبنى وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعهم أمس، قرارا باستعادة سوريا لمقعدها بالجامعة، عقب تعليق عضويتها لنحو ١٢ سنة، مما يدعم المساعي الإقليمية لتطبيع العلاقات مع الأسد.

كما نص القرار على استئناف مشاركة وفود الحكومة السورية في «اجتماعات مجلس الجامعة وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها» سيسري على الفور.

كذلك شدد على «الحرص على إطلاق دور عربي قيادي في جهود حل الأزمة السورية يعالج جميع تبعاتها الإنسانية والأمنية والسياسية على سوريا وشعبها، ومعالجة انعكاساتها أيضا على دول الجوار والمنطقة والعالم، خصوصا عبء اللجوء، وخطر الإرهاب وتهريب المخدرات.

يذكر أن الجامعة كانت علقت عضوية سوريا عام ٢٠١١ بسبب العنف الذي اندلع خلال الاحتجاجات المناهضة للنظام في حينه بالشوارع، والتي تحولت لاحقا إلى حرب أهلية مدمرة، وسحبت دول عربية كثيرة وقتها مبعوثيها من دمشق.

لكن العديد من الدول العربية توصلت في الآونة الأخيرة إلى توافق في الرأي بشأن إعادة العلاقات مع دمشق، ودعوة الأسد لحضور قمة الجامعة في ١٩ مايو بالرياض لمتابعة المناقشات حول وتيرة استئناف العلاقات.

وكان جمال رشدي، المتحدث باسم الأمين العام للجامعة قال إن القرار جرى اتخاذه خلال اجتماع مغلق للوزراء في مقر الجامعة بالقاهرة، وفق ما نقلت «رويترز».

وكان وزراء خارجية كل من الأردن والسعودية والعراق ومصر وسوريا عقدوا اجتماعاً تشاورياً الأسبوع الماضي لبحث سبل عودة اللاجئين السوريين من دول الجوار، وبسط السلطات السورية سيطرتها على كامل أراضيها، وحسم مسألة تهريب المخدرات.

أتى ذلك، بعد لقاء آخر عقد في منتصف أبريل لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في السعودية، شاركت فيه أيضا مصر والعراق والأردن، لبحث عودة سوريا إلى الجامعة، واتفق فيه على أهمية وجود دور قيادي عربي في الجهود الرامية لإنهاء الأزمة السورية.

يذكر أن الجامعة العربية كانت علقت عضوية دمشق في نوفمبر ٢٠١١، وفرضوا عقوبات سياسية واقتصادية عليها آنذاك، إثر تفجر العنف في البلاد.

فيما كانت آخر مشاركة عربية للرئيس السوري بشار الأسد ضمن الجامعة خلال القمة التي عقدت في سرت الليبية عام ٢٠١٠.

إقلاع الطائرة

المعراج لـ«كونا»، إن هذه الطائرة تعتبر امتدادا للجسر الإغاثي الجوي، الذي يستهدف رفع المعاناة عن الشعب السوداني الشقيق.

وأكد المعراج أن التنوع في حمولة الطائرات الإغاثية يأتي لتحقيق المتطلبات الأساسية التي يحتاجها المواطن السوداني، موضحا أن الجسر الإغاثي مستمر وفق خطط وبرامج أعدتها «الهلال الأحمر» لهذا الغرض بالتعاون مع وزارات الخارجية والدفاع والصحة والمالية.

أضاف أن هذه المساعدات تأتي تحت شعار «الكويت بجانبكم» في إطار العلاقات التي تجمع الكويت مع السودان الشقيق، وضمن الدور الإنساني الكويتي في إغاثة المحتاجين والمتضررين من الكوارث المختلفة.

وأعرب عن بالغ الشكر والتقدير للمواطنين والقطاع الخاص والبنوك، لتبرعهم بحملة جمعية الهلال الأحمر الكويتي «أغيثوا السودان»، لمصلحة الشعب السوداني الشقيق عبر الموقع الإلكتروني للجمعية.

وكان مجلس الوزراء قرر في جلسته الأسبوع الماضي بناء على التوجيهات السامية، إرسال مساعدات إغاثية وطبية عاجلة للسودان الشقيق وتكليف وزارة الخارجية التنسيق مع الجهات الحكومية، وغيرها من الجهات المعنية لإرسال المساعدات الإنسانية بالسرعة الممكنة.

الشعلة : قبول

الوطنية، فإنه سيتم قبول جميع المقبولين الاحتياط لوظيفة «محام ب» في الإدارة القانونية في بلدية الكويت.

وقال الشعلة : نسأل الله التوفيق لجميع المقبولين، وأن يعينهم على تحمل المسؤولية والأمانة.

«العدل» : تكليف

الإلكترونية للمواطنين المستحقين للقسائم المخصصة لمشروع المطلاع، لاستكمال آلية تسليم أذونات البناء للمشروع وذلك من خلال الربط الآلي بين وزارة العدل والمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وأكدت الوزارة أنها حريصة على توفير كافة الخدمات العقارية اللازمة لخدمة المواطنين، والتعاون مع مؤسسات الدولة للقيام بمشاريعها.

«التقدمية» : فرض

الطب التي تعتبر أساساً منهجياً ترتكز عليه المؤسسة الطبية وممثليها في مختلف أنحاء العالم، إذ تخل مثل هذه القرارات غير المدروسة والتعسفية بمبدأين أساسين لأخلاقيات الطب وهما:

وأكدت الحركة أن القرار يمثل تنصلاً غير مقبول من الالتزام بقواعد أخلاقيات الطب التي تعتبر أساساً منهجياً ترتكز عليه المؤسسة الطبية وممثليها في مختلف أنحاء العالم، إذ تخل مثل هذه القرارات غير المدروسة والتعسفية بمبدأين أساسين لأخلاقيات الطب وهما:

وشددت على أن الحاجة لنقل الدم لا يأتي من موقع رفاهية ولا يعتبر علاجاً اختيارياً مثلما تتم محاولة تصويره وتصديره للإعلام، إذ يخضع الأشخاص لعمليات نقل الدم لأسباب عديدة مثل الجراحة والإصابات البليغة واضطرابات الدم الوراثية والمعرضين للنزيف وهذا النوع من التدخل الطبي يساهم بشكل مباشر في إنقاذ حياة المتلقي، لذلك فإن صياغة بنود الاستثناءات المطروحة في قرار فرض الرسوم صياغة مطاطة ولا تضفي إلا المزيد من الأعباء الإقتصادية، وتخلق حالة عزوف عن التبرع بالدم، علماً بأن أكثر المتبرعين لبنك الدم في الكويت هم من المقيمين مما سيشكل ضغطاً أكبر على بنك الدم وعدم القدرة على تلبية احتياجاته.

أضافت : ولا يخفى علينا توجه الدولة نحو خصخصة الصحة وتنفيع كل من شركات التأمين الصحي والقطاع الصحي الخاص غير المستوفين لمساهماتهم المطلوبة من تغطية العلاجات والفحوصات التي تحقق الفائدة المرجوة، وهذا ينم عن عجز الدولة في اتخاذ قرارات اصلاحية لتنويع مصادر الدخل، فتتجه نحو استهداف جيوب المواطنين والمقيمين ذوي الدخل المحدود وتحميلهم تكلفة اقتصادية للتغطية عن سوء ادارتها لمؤسسات الدولة وكذلك الموارد البشرية وتقليص ميزانيتها المقررة للصحة.

وتابعت: ومن هنا تعبّر الحركة التقدمية الكويتية عن رفضها لسياسة التضييق على الحقوق الأساسية للمواطنين والمقيمين من فرض الرسوم على خدمات التبرع بالدم لما فيه من تسليع الخدمات العامة، وترفض أيضا العنصرية الطبقية والكراهية لأغراض شخصية سياسية، وتنفيع قوى اجتماعية مهيمنة على مفاصل الدولة على حساب المواطنين والمقيمين. ونؤكد ايماننا بالعدالة الاجتماعية التي تشمل قطاع الصحة كما نص عليها الدستور الكويتي في المادة 15.

وكانت وزارة الصحة قد قررت فرض رسوم جديدة على بعض الخدمات الصحية للوافدين سواء المقيمون أو الزائرون.

السودان : المواجهات

قوة عسكرية تابعة للدعم السريع وأحد المكونات الاجتماعية إلى مقتل 8 أشخاص وإصابة آخرين، فيما أشارت مصادر للجزيرة إلى أن أسباب الاقتتال ذات طابع قبلي.

وقدرت نقابة أطباء السودان عدد ضحايا الاشتباكات المدنيين بـ479 قتيلا، وأكثر من 2500 مصاب.

ولفتت النقابة إلى أن جميع المستشفيات والمرافق الصحية في مدينة الجنينة غربي البلاد لا تعمل، وقالت إنه تم إحصاء نحو 100 وفاة في صفوف المدنيين منذ 24 أبريل الماضي.

سياسيا، أكد طرفا النزاع في السودان مشاركتهما في محادثات تعقد في مدينة جدة السعودية، هي الأولى منذ اندلاع الأزمة.

ورحبت الرياض وواشنطن بالمحادثات الأولية، وأعربتا عن الأمل في أن تؤدي إلى إنهاء النزاع، وكتب وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان –عبر تويتر– «نرحب اليوم بوجود ممثلين من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في مدينة جدة، للحوار حول الأوضاع في وطنهم».

وتابع «نأمل أن يقود هذا الحوار إلى إنهاء الصراع، وانطلاق العملية السياسية، وعودة الأمن والاستقرار إلى جمهورية السودان».

من جهته، وجّه قائد قوات الدعم السريع شكره للسلطات السعودية «لاستضافتها هذه المحادثات».

إسقاط طائرة

وقد تواصل دوي صفارات الإنذار في العاصمة كييف وامتد إلى مناطق الغرب فضلا عن جميع المناطق الشرق والمناطق الواقعة إلى الجنوب من منطقة خيرسون وشبه جزيرة القرم التي ضمتها روسيا.

وقال مسؤول روسي في شبه جزيرة القرم، إنه تم التصدي لهجوم أوكراني باستخدام 10 طائرات مسيرة استهدف المنطقة الليلة الماضية.

من جهته أعرب رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن قلقه بشأن سلامة أكبر محطة نووية في أوروبا، مع قيام القوات الروسية بإجلاء المدنيين من بلدة إنيرهودار الأوكرانية القريبة.

وقال رفاييل غروسي إن الوضع في محطة زابوريجيا «مضطرب بشكل متزايد ومن المحتمل أن يكون خطيراً».

وتأتي عملية الإجلاء استباقا لهجوم أوكراني مضاد يتوقع أن يكون قريبا. بينما سيبقى عمال المنشأة النووية في أماكنهم.

وأعرب غروسي عن قلقه العميق بشأن تصاعد توتر الأجواء بالنسبة للموظفين وأسرهم.

وورد أن خبراء وكالة الطاقة الذرية داخل المنشأة «تلقوا معلومات عن أن إخلاء السكان المعلن عنه من بلدة إينورهودار القريبة – حيث يعيش معظم موظفي المنشأة – قد بدأ.

وقال غروسي «يجب أن نتحرك الآن لمنع تهديد وقوع حادث نووي كبير».

وأطلقت وكالة الطاقة تحذيرات سابقة بشأن سلامة المنشأة، بعد أن تسبب القصف ببعض الأضرار وبانقطاع الكهرباء مؤقتاً، رغم أن ذلك لم يتسبب في أي تسرب إشعاعي.

وأعربت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن استيائها من حقيقة أن المحطة كانت تعمل بمولدات الديزل حفاظاً على استمرارية أنظمة التبريد الحيوية، وذلك بعد الأضرار التي لحقت بخطوط الكهرباء.

وقالت وكالة الطاقة إن جميع المفاعلات الستة داخل المنشأة في حالة توقف عن العمل.

ونقلت الوكالة عن مدير الموقع يوري تشيرنيشوك قوله إنه لم يتم إجلاء طاقم التشغيل، وإنهم يبذلون أقصى جهدهم لضمان السلامة النووية في الموقع.